



الرقم :
التاريخ :
المرققات :
الموضوع :

قرار رقم (١٧٣٨٨) وتاريخ ١٠ / ٥ / ١٤٤١ هـ

فإن رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وبناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً، وبناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٥٤٨٦٨) بتاريخ ١٠/٢/١٤٤١ هـ القاضي بالموافقة على رفع تعليق الحضور لمقرات العمل في الجهات (الحكومية، والخاصة) حسب ما تحدده الجهات المشرفة عليها مع الالتزام بالبروتوكولات الصحية الصادرة من الجهات المختصة ابتداءً من يوم ١٠/٨/١٤٤١ هـ، باستثناء مدينة (مكة المكرمة) فيتم العمل بذلك ابتداءً من ١٠/٢٩/١٤٤١ هـ. وبعد الاطلاع على قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤١/١٧/٦٤٩) بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٤٤١ هـ في فقرته (أولاً) المتضمنة ما نصه: (تؤجل جلسات جميع القضايا المنظورة لدى جميع المحاكم، اعتباراً من يوم الاثنين ١٠/٧/٢١ هـ وحتى إشعار آخر، وتستأنف كلياً أو جزئياً بقرار من رئيس المجلس... إلخ)، وإشارة لقرار وزير العدل رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٠/٥/١٤٤١ هـ بشأن اعتماد الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي عن بعد، ولما تقتضيه مصلحة العمل.

يقرر الآتي:

أولاً: يستأنف عقد جلسات جميع القضايا المنظورة لدى جميع المحاكم باستثناء محاكم مدينة مكة المكرمة اعتباراً من يوم الأحد ١٠/١٥/١٤٤١ هـ عن طريق خدمة التقاضي عن بعد (التقاضي الإلكتروني).

ثانياً: يكون حضور جميع أصحاب الفضيلة القضاة لمقرات العمل اعتباراً من ١٠/٨/١٤٤١ هـ وفقاً للتراتب المعتمدة من وزارة العدل.

ثالثاً: تحوّل جميع الجلسات المؤجلة من تاريخ ١٠/٧/٢١ هـ حتى تاريخ ١٠/١٢/١٤٤١ هـ في جميع المحاكم لمسار التقاضي عن بعد، ويشعر أطراف الدعوى بالطرق الإلكترونية.

رابعاً: تعقد المحاكم جلساتها عن بعد عبر الأنظمة الإلكترونية لوزارة العدل دون الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى إلا في الحالات التي تقتضي حضورهم وفقاً للخطة التشغيلية المعتمدة من وزارة العدل، مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية المبلغة من الجهات المعنية.

خامساً: يبلغ هذا القرار لمن يلزم، وتقوم إدارة التفتيش القضائي بالتنسيق مع وكالة الوزارة للشؤون القضائية بوضع خطة عمل لإنجاز القضايا.

والله الموفق.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف

وليد بن محمد الصمغاني

صورة لفضيلة رئيس المحكمة العليا.
صورة لأصحاب الفضيلة أعضاء المجلس المنقرغين.
صورة لفضيلة رئيس كل محكمة للاحاطة وإبلاغه.

من: ١٤٤٠/١٨٥ هـ
صورة لمكتبنا.
صورة لمكتبنا في وزارة العدل.
صورة للامانة العامة في المجلس.
صورة لإدارة التفتيش القضائي.
صورة لإدارة الشؤون الفنية.
صورة لمركز الوثائق لتعميمه.